● أخبار قصيرة

الصين: الاتهامات الأميركية حول «استمرار» حرب أوكرانيا لا صحة لها

رفضت الصين تصريحات السفير الأميركي لدى الناتو التي اتهمت بكين بتشجيع استمرار الحرب في أوكرانيا، مؤكدة أنّها ليست طرفًا في الأزمة ولم تتسبب بها.

المتحدث باسم الخارجية الصينية شدّد على أنّ بلاده تدعم الحوار والسلام وتسعى إلى تسوية سياسية تحظى باعتراف دولي واسع، معتبرًا الاتهامات الأميركية «لا أساس لها».

كما أشار إلى أنّ الصين تتابع تطورات محادثات السلام التي بدأت مؤخرًا، وأنّ التقدّم لن يتحقق دون استمرار الحوار.

وفي مؤتمر ميونيخ للأمن، أكد وزير الخارجية الصيني وانغ يي أنّ اتفاق السلام لن يأتي تلقائيًا، بل يحتاج إلى جهود دبلوماسية مستمرة، مرحّبًا ببدء مناقشة القضايا الجوهرية في المفاوضات.

كيم جونغ أون: لا يعيقنا أي تغير أمني وتقدمنا مستمر

أكد زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون خلال مؤتمر حزب العمال أنّ بلاده ماضية في التقدّم رغم التحديات والتغيّرات الدولية، داعيًا إلى القضاء على «التخلّف والممارسات الشريرة» وتعزيز الجرأة في العمل.

ووفق وكالة الأنباء المركزية، شدّد كيم على الاعتماد على القدرات الذاتية لتحقيق التنمية الاشتراكية، مع استمرار النقاشات حول الصناعة والزراعة والجيش والعلاقات الخارجية.

كما فتت تقارير كورية جنوبية إلى أنّ كيم تجنّب ذكر الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، في خطوة تُفسَّر بترقّب بيونغ يانغ للتطورات الدولية، خصوصًا القمة المرتقبة بين الرئيسين الأميركي والصيني.

ترامب يهاجم المحكمة العليا مجدداً ويتعهد بفرض رسوم جمركية بديلة

ندّد دونالد ترامب، يوم الاثنين، بالمحكمة العليا الأميركية، بعدما أصدرت حكماً الأسبوع الماضي يلغي الرسوم الجمركية الشاملة التي فرضها.

وتعهّد ترامب باللجوء إلى صلاحيات أخرى لفرض الرسوم وإصدار التراخيص، من دون أن يذكر أيّ تفاصيل.

وكتب في منشور على وسائل التواصل الاجتماعي: «وافقت المحكمة أيضاً على جميع الرسوم الجمركية الأخرى، وهي كثيرة، ويمكن استخدامها جميعاً، مع ضمان قانوني، بطريقة أقوى وأقسى من الرسوم الجمركية السابقة».

وكان ترامب قد أعلن في وقتٍ سابق عزمه رفع الرسوم الجمركية العالمية المؤقتة على الواردات إلى ١٥ ٪.

وأصدرت المحكمة العليا الأميركية قراراً برفض الرسوم الجمركية الشاملة التي فرضها ترامب على السلع المستوردة بموجب قانون كان الهدف منه هو الاستخدام في حالات الطوارئ الوطنية.

لإعادة بناء منظومة ردع حاسمة

توازن جديد يتشكّل.. اليمن يرفع مستوى الجاهزية ويعزز دفاعه الجوي

الوفاق/ بعد سنوات طويلة من الحرب مع أمريكا والكيان الصهيوني، لم تعُد العاصمة اليمنية تتعامل مع التهديدات الخارجية بالمنطق ذاته الذي حكم سلوكها في بدايات المواجهة. لقد تغيّر المشهد جذريًا: القدرات العسكرية تطورت، البُنية التنظيمية تعززت، والوعي الاستراتيجي بات أكثر حضورًا.

وفي ظلّ مؤشرات متزايدة على احتمال توسّع دائرة الصراع في المنطقة، يبدو اليمن وكأنه يعيد رسم خريطة الردع الخاصة به، مستنداً إلى مزيج من التطوير العسكري، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة، ورفع مستوى الجاهزية المدنية والعسكرية.

اليمن يرفع مستوى الجاهزية

لم يكن اجتماع لجنة الطوارئ مجرد إجراء إداري، بل كان إعلانًا واضحًا بأن اليمن يستعد لمرحلة قد تكون الأكثر حساسية منذ سنوات. الاجتماع الذي ترأسه القائم بأعمال رئيس الحكومة، العلامة محمد مفتاح، حمل دلالات تتجاوز الطابع الروتيني، إذ ركّز على رفع مستوى الجاهزية في مختلف مؤسسات الدولة، وعلى تعزيز التنسيق بين الأجهزة المدنية والعسكرية، وعلى وضع خطط استجابة سريعة لأي طارئ محتمل.

هذا التحرك يعكس إدراكًا رسميًا بأن البلاد قد تكون مقبلة على سيناريوهات غير متوقعة، وأن أي عدوان محتمل يتطلب منظومة دفاعية مدنية متكاملة، لا تعتمد فقط على القوة العسكرية، بل على القدرة على امتصاص الصدمات، وتأمين الخدمات الأساسية، وضمان استمرار عمل المؤسسات الحيوية.

في هذا السياق، برز دور الدفاع المدني كعنصر محوري في منظومة الاستعداد. فبعد سنوات من التعامل مع آثار الغارات الجوية، اكتسبت هذه المؤسسة خبرة واسعة في إدارة الأزمات، وأصبحت جزءًا من منظومة الردع غير المباشر. تجهيز مراكز الطوارئ، تدريب فرق الإنقاذ، إنشاء غرف عمليات مشتركة، ورفع جاهزية المستشفيات.. كلها خطوات تشير إلى أن اليمن يتعامل مع احتمال الحرب باعتباره واقعًا يجب الاستعداد له، لا مجرد تهديد إعلامي.

الدفاع الجوي اليمني.. من نقطة ضعف إلى عنصر مفاجأة

من أبرز التحولات التي لفتت الأنظار في الأسابيع الأخيرة ظهور منظومة دفاع جوي محمولة على الكتف. هذا التطور ليس تفصيلًا تقنيًا عابرًا، بل يُمثل نقطة تحول في ميزان القوة داخل الأجواء اليمنية.

فالمنظومات المحمولة على الكتف، رغم بساطتها مقارنةً بالأنظمة الثقيلة، تُعدّ من أكثر الأسلحة تأثيرًا في ميدان القتال، لأنها تستهدف الطيران المنخفض، وتحدّ من قدرة المروحيات والطائرات الهجومية على تنفيذ عمليات الدعم القريب.

ظهور هذه المنظومات يعني أن سماء اليمن لم تعُد مفتوحة، وأن أي قوة تفكر في تنفيذ عمليات جوية منخفضة الارتفاع ستواجه مخاطر حقيقية.

الأهم من ذلك أن هذه المنظومات ليست معزولة عن سياق أوسع من التطوير العسكري. ففي السنوات الماضية، عملت القوات المسلحة اليمنية على تحديث منظومات دفاع جوي قديمة، وتطوير أخرى محلية الصنع، ودمجها مع شبكة إنذار مبكر تعتمد على الرادارات والوسائط البصرية. هذا التطور يعكس انتقال الدفاع الجوي اليمني إلى مرحلة التنظيم، وهي قامت ببناء قدرات ذاتية، ما يفرض على الخصوم حسابات جديدة قبل التفكير بأي هجوم.

المناورات العسكرية.. رسائل القوة واستعراض الجاهزية

في الأسابيع الأخيرة، نفّذت القوات المسلحة اليمنية سلسلة من المناورات البرية في محافظات إب والحديدة وصنعاء، استخدمت فيها أسلحة خفيفة ومتوسطة وذخيرة حية، وحاكت سيناريوهات متعددة تشمل الرصد والاستطلاع والاقتحام. هذه المناورات لم تكن مجرد تدريب روتيني، بل كانت محاكاة لسيناريوهات حرب فعلية، استهدفت مواقع افتراضية تمثل أهدافًا حساسة.

الرسالة هنا واضحة: القوات المسلحة اليمنية لا تنتظر الهجوم لتتحرك، بل تستعد له مسبقًا، وتعمل على رفع جاهزية وحداتها، وتحسين التنسيق بين القوات البرية والجوية، وتعزيز قدرتها على القتال في بيئات مختلفة.

المناورات حملت أيضًا دلالات سياسية، إذ أراد اليمن أن يقول إنه قادر على خوض حرب متعددة الجبهات مع العدو الصهيوني والأمريكي، وأنه يمتلك القدرة على تنفيذ عمليات هجومية ودفاعية متزامنة، وأن أي محاولة لاستهدافه ستواجه بردّ محسوب ومدروس.

هذا النوع من الاستعداد يعكس فهمًا عميقًا لطبيعة الحروب الحديثة، إذ لا يكفي امتلاك السلاح، بل يجب امتلاك القدرة على استخدامه بفعالية، ضمن منظومة متكاملة من القيادة والسيطرة.

الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة.. سلاح الردع الأول

لا يمكن فهم الاستعدادات اليمنية دون التوقف عند التطور اللافت في قدرات الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة. فهذه الأسلحة أصبحت جزءًا أساسيًا من العقيدة العسكرية للقوات المسلحة اليمنية، وأداة رئيسية في فرض معادلة الردع.

الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، التي تتوقع مصادر عسكرية دخولها إلى ساحة المواجهة في حال اندلاع حرب، تُمثل عنصرًا استراتيجيًا قادرًا على تغيير قواعد اللعبة. فهي قادرة على ضرب أهداف بعيدة، وتتمتع بدقة أعلى من السابق، ويمكن إطلاقها من منصات متحركة، ما يجعل اعتراضها أكثر صعوبة.

أمّا الطائرات المسيّرة، فقد أثبتت في السنوات الماضية أنها سلاح منخفض الكلفة عالي التأثير، قادر على تنفيذ مهام استطلاع وهجوم، وضرب أهداف حساسة بدقة عالية، مع قدرة على المناورة والتخفي.

هذا التطور في القدرات الصاروخية والمسيّرة يجعل أي عدوان صهيو-أمريكي محتمل على اليمن مكلفًا وغير مضمون النتائج، ويمنح القوات المسلحة اليمنية قدرة على الردّ تتجاوز حدودها الجغرافية، وتفرض على الخصوم إعادة حساباتهم.

اليمن يدخل مرحلة حاسمة من إعادة بناء الردع، مع رفع الجاهزية وتطوير الدفاع الجوي وتعزيز القدرات الصاروخية والمسيّرة، في استعداد واضح لمرحلة قد تكون الأخطر لكنها ترسّخ ميزان قوة جديد في المنطقة

لماذا يتوقع اليمن عدوانًا محتملًا؟

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا ترفع القوات المسلحة اليمنية مستوى الجاهزية الآن؟ الإجابة تكمن في مجموعة من العوامل المتداخلة، أبرزها التوتر الإقليمي المتصاعد، والتحركات العسكرية المكثفة في المنطقة، وإعادة تموضع القوات الأجنبية، إضافةً إلى مخاوف من توسع دائرة الصراع. هذه الظروف تجعل اليمن جزءًا من معادلة أكبر، وتجعل القوات المسلحة اليمنية تتعامل مع احتمال العدوان باعتباره سيناريو واقعيًا، وليس مجرد تهديد إعلامي.

إضافةً إلى ذلك، هناك قلق متزايد لدى خصوم اليمن الأمريكان والصهاينة من الدور الذي قد يلعبه في أي مواجهة واسعة، خصوصًا في ظلّ القدرات الصاروخية والمسيّرة التي يمتلكها، والتي أثبتت قدرتها على التأثير في مسار الأحداث. هذا القلق يجعله هدفًا محتملًا لأي ضربة استباقية، وهو ما يدركه جيدًا، ويستعد له بكل الوسائل المتاحة.

ختاماً يقف اليمن اليوم على مفترق طرق تاريخي، بين احتمال اندلاع مواجهة واسعة، وبين إمكانية استمرار حالة الردع المتبادل. لكن المؤكد أن اليمن لم يعُد كما كانت قبل سنوات، وأن قدراتها العسكرية تطورت بشكلٍ لافت، وأنه بات يمتلك أدوات تجعل أي عدوان صهيو-أمريكي عليه مكلفًا وغير مضمون النتائج.

رفع الجاهزية، تطوير الدفاع الجوي، المناورات المكثفة، وتعزيز القدرات الصاروخية والمسيّرة، كلها خطوات تشير إلى أن اليمن يستعد لمرحلة جديدة، قد تكون الأخطر، لكنها أيضًا قد تكون مرحلة تثبيت معادلة ردع طويلة الأمد، تعيد رسم ميزان القوة في المنطقة.

الأورومتوسطي يحذّر من مخططات صهيو أمريكية لفرض اقتصاد رقمي خاضع في غزّة

حذّر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان من مخططات مشتركة بين الولايات المتحدة والاحتلال تهدف إلى فرض نموذج اقتصاد رقمي في قطاع غزّة، يقوم على سحب السيولة النقدية وتحويل الفلسطينيين إلى مجتمع يعتمد كليًا على المحافظ الرقمية والخدمات المالية الإلكترونية التي يسيطر الاحتلال على مفاتيحها.

واعتبر المرصد أن هذا التوجّه يشكّل وسيلة جديدة للسيطرة والابتزاز، ويهدد بتحويل الوصول إلى المال من حق أساسي إلى امتياز يمكن سحبه وفق اعتبارات أمنية وسياسية، ما يجعل الفلسطينيين عرضةً لضغوط اقتصادية واجتماعية خانقة.

وأشار المرصد إلى أن هذه الأنظمة الرقمية قد تُستخدم لاستهداف فئات محددة مثل الصحافيين والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان، عبر التحكم في معاملاتهم أو تقييد وصولهم إلى الخدمات. كما حذّر من أن حصر تطوير البنية التكنولوجية في مناطق معينة مثل مشروع «رفح الجديدة» يعزز مخاوف استخدام التكنولوجيا لإعادة تشكيل الخريطة السكانية وفرض وقائع ديموغرافية جديدة.

وشدّد المرصد على ضرورة منع ربط الخدمات المالية أو المساعدات الإنسانية بأي ترتيبات تحقق بيومتري أو تصنيفات أمنية، مؤكّدًا أن أي منظومة رقمية يجب أن تخضع لرقابة مستقلة تضمن حماية الخصوصية والأمن السيبراني.

كما دعا إلى عدم فرض أي نظام مالي رقمي على الفلسطينيين إلا ضمن سيادة فلسطينية فعلية وإدارة مدنية مستقلة. وخلص إلى أن استمرار فرض هذه الأنظمة تحت الاحتلال سيحوّلها إلى أداة ضغط إضافية تُفاقم هشاشة الوضع الإنساني وتُكرّس السيطرة الاحتلالية على حياة المدنيين.

أوروبا تخفق في إقرار الحزمة الـ٢٠ من عقوباتها ضد روسيا

أخفق الاتحاد الأوروبي في إقرار الحزمة العشرين من العقوبات على روسيا بسبب اعتراض المجر التي استخدمت حق النقض داخل الاتحاد، ما أدى إلى تعطيل التوافق المطلوب. وأقرت الممثلة العليا للاتحاد كايا كالاس بعد اجتماع وزراء الخارجية في بروكسل بأن عدم التوصل إلى اتفاق يُعد تراجعًا غير مرغوب فيه، لكنها أكدت استمرار الجهود لإيجاد صيغة توافقية. وفي موازاة ذلك، أعلن الاتحاد الأوروبي إجراءات إضافية، منها تحديد سقف عدد موظفي السفارة الروسية بـ ٤٠ شخصًا، ومنع مئات الآلاف من الجنود الروس السابقين من دخول منطقة شنغن، في إطار سياسة «عدم التسامح» مع إساءة استخدام الصفة الدبلوماسية. ويأتي التعثر الحالي نتيجة اعتراض بودابست التي ربطت موافقتها باستئناف إمدادات النفط الروسي عبر خط «دروجبا» الذي تقول كييف إنه تضرر بفعل غارات روسية. كما لوّح رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان بعرقلة مسارات دعم أخرى لأوكرانيا، بينها قرض بقيمة ٩٠ مليار يورو. من جهته، شدد رئيس المجلس الأوروبي أنطونيو كوستا على ضرورة احترام آليات التوافق داخل الاتحاد، محذرًا من أن الإخلال بها يهدد مبدأ التعاون. أمّا وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو فأعرب عن ثقته بأن الحزمة ستُعتمد لاحقًا، معتبرًا أن الأمر مسألة وقت. ومنذ اندلاع الحرب الروسية يوم ٢٤ فبراير/شباط ٢٠٢٢، فرض الاتحاد الأوروبي ١٩ حزمة عقوبات على موسكو، شملت قيوداً واسعة على التجارة والقطاعين المالي والطاقة، إضافة إلى إدراج أكثر من ٢٥٠٠ شخص وكيان على قوائم العقوبات.